تقرير البورصة اليومي

السوق يعزز مكاسبه الكبيرة والقيمة لأعلى مستوياتها منذ أبريل 2010

أنهي سوق الكويت للأوراق المالية تعاملات الأسبوع على مواصلة الارتفاع، وذلك للجلسة الرابعة على التوالي، حيث شهدت جميع مؤشرات السوق ارتفاعا على اثر استمرار الزخم المضاربي، فضلا عن تحسن أداء عدد من الأسهم القيادية، خصوصا في قطاع البنوك.

وحقق المؤشر السعري مكاسب إضافية لمكاسبه السابقة بمقدار 60,3 نقطة ليصل المؤشر العام للبورصة الكويتية إلى مستوى 7287,6 نقطة مسجلا أعلى مستوياته منذ 2010، فيما واصل المؤشر الوزني هو الآخر ارتفاعاته بمقدار 1,45 على اثر نشاط بعض الأسهم الثقيلة، وهو ما انعكس ايضا على أداء مؤشر كويت 15 الذي ارتفع بمقدار 1,81 نقطة ليصل الى مستوى 1071,3 نقطة، حيث كان النشاط استثنائيا لسهم التجاري، فضلا عن نشاط ملحوظ لسهم بيتك دورا في هذا الارتفاع.

وشهدت جلسة تعاملات أمس جنوحا واضحا للارتفاع منذ بداية التعاملات، حيث سادت حالة من الارتياح بين أوساط المتعاملين على اثر زيادة أوامر كميات الشراء لمجموعة كبيرة من الأسهم في مختلف القطاعات، وهو ما عزز عامل الثقة لدى جموع المتداولين وفتح شهيتهم للشراء، وكانت هناك مجموعة كبيرة من الأسهم محط اهتمام المتداولين منها على سبيل المثال أسهم ايفا والساحل والمال والخليجي والديرة وقرين القابضة وصكوك ونور، وهي من أسهم قطاع الخدمات المالية، وأسهم عقارات الكويت والمستثمرون والمنتجعات ومزايا وادنك وابيار ومنشآت ومدينة الأعمال ومنازل وهي من قطاع العقارات، وأسهم صفاة للطاقة وعارف للطاقة والميادين ومشرف وحيات كوم وهي من الأسهم الخدمية، فضلا عن سهمي دانة والدواجن من قطاع السلع الاستهلاكية، كما نشطت اسهم تمويل الخليج والاستثمار وهي من الاسهم الخليجية، وكان لافتا ان هذه الاسهم شهدت تداولات بكميات كبيرة، وهو ما ساهم في زيادة كميات التداول لتتخطى اعلى مستوياتها منذ اكثر من عام تقريبا، كما ادى ذلك الى زيادة السيولة النقدية بنسبة كبيرة تجاوزت 104٪ كان لسهم التجاري نصيب الاسد منها باستحواذه على 23,8٪ من القيمة الاجمالية جراء عمليات مبادلة بكميات تجاوزت 39 مليون سهم بقيمة بلغت 27,6 مليون دينار، الامر الذي دفع قيمة التداول لمستويات قياسية لم تبلغها منذ شهر ابريل 2010.

ورغم جنوح مؤشر السوق للارتفاع طيلة جلسة التداول، الا ان وجود عمليات تصريف اثناء الجلسة لجني الارباح ادت الى تقليص مكاسب المؤشرات اكثر من مرة خلال الجلسة، خاصة بحلول الساعة العاشرة والنصف، وهو ما استمر حتى الساعة الثانية عشرة، حيث عادت عمليات الشراء بقوة من جديد ليتخطى المؤشر السعري مستوى 7300 نقطة، غير ان عمليات البيع قلصت من مكاسب المؤشر ليغلق عند مستوى 7287,6 نقطة ليظل المؤشر قريبا من مستوى 7300 نقطة الذي من المتوقع تخطيه في الجلسة الافتتاحية للاسبوع المقبل، ما لم تطرأ مستجدات تؤثر على حركة اداء السوق.

مؤشرات السوق

ارتفع المؤشر السعري للسوق بمقدار 60,3 نقطة ليصل الى مستوى 7287,6 نقطة بنسبة ارتفاع 0,83٪، كما ارتفع المؤشر الوزني بمقدار 1,45 نقطة ليصل الى 451,9 نقطة بنسبة ارتفاع 0,32٪، كما ارتفع مؤشر كويت 15 بمقدار 1,81 نقطة ليصل الى مستوى 1071,1 نقطة بنسبة ارتفاع 0,17٪.

وبلغ اجمالي التداول 1043,3 مليون سهم نفذت من خلال 14,526 صفقة بقيمة بلغت 115,5 مليون دينار.

وشهدت متغيرات السوق تحسنا كبيرا في جلسة امس، حيث ارتفعت كميات التداول بنسبة تجاوزت 65٪ ببلوغ كمية التداول المليار سهم وهي اول جلسة تتجاوز الكميات المستوى المليارى منذ قرابة العام، كما ارتفعت الصفقات بنسبة 37,9٪، وارتفعت القيمة بنسبة 104٪.

واستحوذت اسهم 5 شركات على اغلب القيمة بواقع 50,5 مليون دينار تشكل نحو 43,7٪ من اجمالي القيمة، تصدرها سهم التجاري بواقع 27,6 مليون دينار تشكل 23,8٪، واستحوذت اسهم 5 شركات على 33,4٪ من اجمالي التداولات تصدرها سهم ابيار بتداول 59,3 مليون سهم تشكل 9,1٪ من اجمالي كميات التداول.

● شريف حمدي

مستويات قياسية لجميع مؤشرات السوق (متين غوزال)

كميات التداول تتخطى حاجز المليار سهم في جلسة واحدة لأول مرة منذ عام

أرقام ومؤشرات

60.3
نقطة ارتفاع مؤشر البورصة الكويتية بنسبة 0,83٪، وارتفع المؤشر الوزني بنسبة 0,32٪، وارتفع المؤشر الوزني بنسبة 0,32٪ وارتفع مؤشر كويت 15 بنسبة 0,17٪.

1043.3
مليون سهم تم تداولها بقيمة بلغت 115,5 مليون دينار.

50.5
مليون دينار قيمة تداولات اسهم 5 شركات تشكل 43,7٪ من الاجمالي تصدرها سهم التجاري باستحواذه على 23,8٪ من اجمالي القيمة.

«الاستثمارات الوطنية»: توقعات بتصحيح «الأسهم المنتفخة»

ذكر التقرير الأسبوعي لشركة الاستثمارات الوطنية أنه بنهاية تداول الأسبوع الماضي بلغت القيمة السوقية الرأسمالية للشركات المدرجة في السوق الرسمي 30,327,0 مليون دينار بارتفاع قدره 240,4 مليون دينار وما نسبته 0,8٪ مقارنة مع نهاية الأسبوع قبل الماضي والبالغة 30,086,7 مليون دينار وارتفاع قدره 1,549,8 مليون دينار وما نسبته 5,4٪ عن نهاية عام 2012، حيث أنهى سوق الكويت للأوراق المالية تعاملاته الأسبوعية على ارتفاع في ادائه وذلك مقارنة مع أدائه خلال الاسبوع الماضي، حيث حققت مؤشرات السوق العامة (السعري – الوزني – NIC50 – كويت 15) مكاسب بنسب بلغت 3,0٪ و0,9٪ و0,7٪ و0,6٪ على التوالي، وكذلك الحال بالنسبة للمعدل اليومي لعدد الصفقات المتداولة والذي ارتفع بنسبة طفيفة بلغت 1,5٪، أما المعدل اليومي للقيمة المتداولة وكميتها فقد تراجعا بنسب طفيفة بلغت 2,5٪ و4,6٪ على التوالي. وأفاد التقرير بأن السوق استمر في مواصلته تحقيق المكاسب المتتالية على صعيد مؤشره العام اذ أقفل عند مستوى 7,287 نقطة وهو المستوى الذي لم يبلغه السوق منذ أبريل لعام 2010، كما استمرت عمليات إجراء صفقات استثنائية حيث لوحظ نهاية الاسبوع تداولات قياسية بلغت 115 مليون دينار هي الاعلى منذ أبريل لعام 2010 اذ شكلت تداولات سهم البنك التجاري وحدها في تداولات استثنائية ما يقارب الـ 24٪ من حجم التداولات، كما لوحظ في التداولات مؤخرا بلوغ شريحة كبيرة من الاسهم مستواها الأعلى خلال عام وهو ما يحاكي واقع السوق ونفسيات متداوليه التي ما زالت تتقبل الارتفاعات وتؤمن بمواصلة ارتفاعها في ظل ارتفاع مستوى السيولة وعدم توقف التحركات المضاربية وهو ما عمل على نفخ اسعار عدد غير قليل من الاسهم التي تجاوزت قيمها الدفترية رغم عدم اعتمادها على نشاط تشغيلي ورؤية مستقبلية حول عملها وهي الأسهم التي يتوقع ان تصحح اسعارها فور حصول عملية غربلة مؤثرة بالسوق لم يشهدها السوق منذ بداية العام الحالي .

موجة من التفاؤل في الكويت والبورصة تترقب نتائج الشركات

الكويت ـ رويترز: تسود موجة من التفاؤل أوساط المتداولين في بورصة الكويت بشأن تحسن البيئة الاقتصادية في ظل الاستقرار النسبي الذي تعيشه الساحة السياسية حاليا بعد أن عانت خلال العامين الماضيين الكثير من التقلبات كما تترقب البورصة نتائج الشركات عن الربع الأول من 2013. وأغلق المؤشر الرئيسي للبورصة امس عند مستوى 7287,67 نقطة مرتفعا بمقدار 209,5 نقاط تمثل 3٪ مقارنة بإغلاق الخميس الماضي كما ارتفع مؤشر كويت 15 الذي يقيس أداء الأسهم القيادية خلال نفس الفترة بمقدار 6,6 نقاط تمثل 0,62٪ إلى 1071,73 نقطة.

وأشاع إطلاق سراح النائب السابق مسلم البراك قدرا كبيرا من الارتياح في الأوساط الكويتية بعد أن بدأت موجة الاحتجاجات تتصاعد اعتراضا على الحكم بسجنه .

وتزايدت موجة التفاؤل امس مع إعلان صحف الكويت أن سمو رئيس الوزراء الشيخ جابر المبارك أبلغ رؤساء تحرير الصحف أمس الاول إنه سيجمد مشروع قانون الإعلام الموحد الذي تعتبره الصحف مقيدا لحرية الإعلام.

وقال المحلل المالي ناصر خليفة لـ «رويتر» إن السنة الحالية «ذهبية للبورصة» بسبب هدوء الوضع السياسي الذي عطل توتره في سنوات سابقة خطة التنمية التي بدأت سنة 2010 بمشاريع تقدر كلفتها 30 مليار دينار خلال 4 سنوات دون أن يتحقق منها الكثير.

وأضاف خليفة أن الافراج عن البراك أشاع قدرا من الهدوء لأن التوقعات كانت تشير إلى احتمال حدوث مصادمات في الشارع واحتجاجات تزيد الأمور سوءا كما أن تجميد قانون الإعلام «دليل واضح على تجاوب الحكومة» مع رغبات الشعب.

وأكد خليفة أن الحديث حاليا عن ضرورة المضي قدما في تحقيق التنمية اصبح صادرا من أعلى السلطات وهو ما يعطيه مصداقية أكبر في ظل التوافق الحكومي ـ النيابي الذي تعيشه الكويت حاليا.

لكن نائب مدير الصناديق الاستثمارية في شركة الاستثمارات الوطنية مثنى المكتوم اعتبر أن أي حديث عن تأثير الوضع السياسي على البورصة مبالغ فيه، مبينا أن تأثر البورصة يكون عادة لحظيا بالتغيرات السياسية لكنها تستجيب بشكل أكثر فاعلية للتطورات الاقتصادية.

وأضاف المكتوم أن السبب الرئيسي لارتفاع البورصة حاليا يعود لتخطي حاجز السبعة آلاف نقطة والاستقرار فوق هذا المستوى لفترة مناسبة وهو ما منح المتداولين نوعا «من الاستقرار النفسي»، بالاضافة إلى تنوع الفاعلين في البورصة من مضاربين ومستثمرين ومحافظ وصناديق ومستثمرين صغار.

ويترقب المتداولون نتائج الشركات عن الربع الأول من 2013 والتي بدأت بالفعل في الظهور مع توقعات بأن تكون أفضل من سابقاتها لاسيما مع الارتفاع الواضح لمؤشر البورصة الرئيسي منذ بداية العام الحالي. وطبقا لحسابات «رويترز» فقد ارتفع المؤشر الرئيسي للبورصة منذ بداية العام الحالي وحتى اغلاق اليوم 22,8 ٪ ما من شأنه أن يرفع قيم الأصول المدرجة التي تتملك فيها كثير من الشركات الاستثمارية حصصا مؤثرة.

وقال خليفة إن المستفيد الأول من ارتفاع البورصة خلال الفترة الحالية الشركات الاستثمارية التي كانت أكثر المتضررين من هبوطها سابقا.

وأكد خليفة أن النمو الذي تحقق في نتائج البنوك التي أعلنت نتائجها الفصلية حتى الآن مؤشر جيد على تحسن مرتقب لأغلب نتائج الشركات المدرجة. هذا،وأكد المكتوم أن هناك شعورا في البورصة بأن المرحلة الأسوأ منذ الأزمة المالية العالمية في 2008 قد مرت بالفعل وان الشركات التي كانت قابعة في «المنطقة الرمادية» لفترة طويلة بدأت تتضح ملامحها ويظهر «الخيط الأبيض من الخيط الأسود» بشأنها. وتوقع المكتوم أن يكون هناك تصحيح مستحق للبورصة يبدأ في منتصف مايو المقبل في شكل تراجع للمؤشرات إلى أن يصل إلى ذروته خلال شهور الصيف التي تعاني عادة من ضعف التداولات بسبب سفر كثير من المستثمرين خارج البلاد.

مع نظرة مستقبلية مستقرة.. ووصفت وضع البلاد المالي بـ"القوي جدا"

«ستاندرد آند بورز» تثبت التصنيف الائتماني السيادي للكويت عند (AA) على الأجل الطويل و(A1+) للأجل القصير

تأكيد جديد على قوة ومتانة الاقتصاد الوطني

كونا: حافظت الكويت على نظرة قوية من وكالات التصنيف الائتماني العالمية ازاء وضعها المالي آخرها تقرير وكالة ستاندرد اند بورز أفادت فيه بامتلاك الكويت «موردا غنيا ساهم بزيادة مستويات الثروة وبناء الوضع المالي القوي جدا للموازين المالية الداخلية والخارجية».

وأكدت الوكالة في تقريرها الصادر امس حول التصنيف الائتماني السيادي للكويت عند (AA) على الاجل الطويل و(A1+) للأجل القصير مع نظرة مستقبلية مستقرة لهذا التصنيف.

وأضافت ان التوقعات المستقبلية لهذا التصنيف «مستقرة نتيجة للتوازن ما بين الوضع المالي القوي للموازين المالية الداخلية والخارجية لدولة الكويت».

واستعرضت ستاندرد اند بورز في تقريرها العوامل الايجابية التي تمثل نقاطا تدعم التصنيف السيادي القوي للكويت والمتمثلة بامتلاك البلاد موردا غنيا ساهم في زيادة مستويات الثروة وبناء الوضع المالي القوي جدا للموازين المالية الداخلية والخارجية والذي جاء بفعل «الادارة الحصيفة للثروة». وذكرت ان الميزانية العامة للكويت سجلت فوائض مالية لعقد من الزمن وقدرت الوكالة الفائض في الميزانية العامة للدولة للسنة المالية (2012/2013) بما نسبته نحو 38٪ من الناتج المحلي الاجمالي. وتوقعت ان تحقق الميزانية العامة للدولة فوائض بمستويات مرتفعة على مدى السنوات الاربع المقبلة (تتخطى نسبة 20 في المئة من الناتج المحلي الاجمالي) بافتراض بقاء أسعار النفط العالمية مرتفعة على المدى المتوسط (بحد أقصى 110 دولارات للبرميل) وبافتراض زيادة هامشية في كميات انتاج النفط. ولفتت الى أن الحكومة الكويتية تمكنت من مراكمة صافي الموجودات الحكومية بفضل الفوائض الحكومية وزيادة الاستقطاع لصندوق احتياطي الاجيال القادمة من 10 الى 25٪ للسنة المالية (2012/2013) من اجمالي الايرادات العامة وتحويل باقي الفوائض لصندوق الاحتياطي العام، اللذين تديرهما الهيئة العامة للاستثمار.

وتوقعت ستاندرد اند بورز ان يصل صافي الموجودات الحكومية الى نحو ضعفين ونصف ضعف الناتج المحلي الاجمالي في نهاية العام 2013 «ما يشكل عامل دعم كبير لتصنيف الكويت»، مشيرة الى محدودية الافصاح عن حجم وهيكل الموجودات الحكومية. وأشارت الى المساهمة الكبيرة للصادرات النفطية للكويت في تحقيق فوائض في الحساب الجاري تزيد بالمتوسط عما نسبته نحو 25٪ من اجمالي الناتج المحلي خلال السنوات بين (1994ـ2012) مبينة أن سياسة الحكومة لاستثمار جزء كبير من الفوائض في الخارج ساهمت في تراكم الأصول الخارجية بشكل كبير.

وتوقعت أن يصل صافي الاصول الخارجية في الكويت الى ما نسبته نحو 350٪ من متحصلات الحساب الجاري في 2013 وقدرت أن تتخطى الاصول الخارجية السائلة نحو ضعفين ونصف ضعف الدين الخارجي اضافة الى توقعات ببقاء اجمالي احتياجات التمويل الخارجية للكويت منخفضا نسبيا وأن تتراوح حول ما نسبته الـ 50٪ من متحصلات الحساب الجاري والاحتياطيات القابلة للاستخدام على مدى السنوات الاربع المقبلة.

وأبدت الوكالة في تقريرها اهتمامها بمتابعة «الجدارة الائتمانية للكويت كون هذه الاخيرة حساسة تجاه انخفاض حاد ومستمر في أسعار النفط حيث شكلت الايرادات النفطية للكويت ما نسبته نحو 42٪ من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي العام 2011 ونحو 93٪ من الصادرات العام 2012 ونحو 80٪ من الايرادات العامة للدولة بما فيها ايرادات الاستثمار من الهيئة العامة للاستثمار».

وإزاء توقعاتها المستقبلية للكويت أفادت وكالة «ستاندرد اند بورز» بأن التوقعات المستقبلية لتصنيف الكويت الائتماني السيادي مستقرة «نتيجة للتوازن ما بين الوضع المالي القوي للموازين المالية الداخلية والخارجية الكويت من جهة وعدم التنويع الاقتصادي من جهة أخرى».

ورأت أن «التوافق السياسي الذي يعمل على تسريع كل من الاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية يمكن ان يدعم التنويع الاقتصادي طويل الاجل والشفافية الذي بدوره ستكون له آثار ايجابية على التصنيف بينما تدهور الاستقرار السياسي المحلي أو زيادة المخاطر الجيوسياسية أو تآكل الاصول الحكومية يمكن ان يعرض الجدارة الائتمانية للكويت الى الضغط».

وكانت وكالة «موديز» للتصنيف الائتماني وفي تقريرها الصادر في شهر ديسمبر الماضي الخاص بالتصنيف السيادي للكويت وضع البلاد ضمن المرتبة (AA2) مع استقرار آفاق ذلك التصنيف، معتبرة انه «يعكس القوة الاقتصادية والمالية العالية جدا والمؤسساتية المعتدلة للحكومة اضافة الى الحساسية المعتدلة تجاه مخاطر الاحداث». كما أكدت «موديز» القوة الاقتصادية للكويت ذات المستوى «المرتفع جدا والمستند الى الاحتياطيات النفطية الكبيرة التي تدفع نحو ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي وتعزز متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي لمستويات مقاربة للدول المتقدمة».

بدء التحضيرات لمعرض الصناعات الكويتية برعاية شركات وطنية

أعلنت شركة معرض الكويت الدولي أنها تواصل استعداداتها لإقامة وتنظيم دورة جديدة من سلسلة دورات معرض الصناعات الكويتية والذي تقام دورته المقبلة خلال الفترة من 27 مايو إلى 5 يونيو 2013 المقبل بالصالة 8 على أرض المعارض الدولية بمشرف. وأعلن مدير المعرض لدى شركة معرض الكويت الدولي عماد الهارون انه قد تم الانتهاء من مرحلة التسويق لهذا المعرض بين الشركات الصناعية الكويتية، مشيرا الى أن معرض الصناعات الكويتية 2013 يقام تحت رعاية وبمشاركة عدد من الشركات الكويتية الوطنية منها «الشركة الكويتية للألبان، وشركة اسمنت الكويت، ومجموعة الحساوي، وشركة اسيكو للصناعات ومصنع لاجين للمعادن، ومجلة اسرتي». وأوضح الهارون أن المعرض يعد واحدا من أهم المناسبات الاقتصادية التي تشهدها البلاد والتي تقام من أجل دعم وتشجيع الصناعات الوطنية، حيث يفتح المعرض الباب أمام الشركات الصناعية الوطنية للتباري فيما بينها واستعراض منتجاتها وتقديم جديد عروضها أمام عملائهم من زوار المعرض ومن المواطنين.

وأشار الهارون إلى أن معرض الصناعات الكويتية سيكشف حجم الآفاق التي بلغتها الصناعات الكويتية، حيث استطاع بعضها الوصول الى الأسواق العالمية ما يؤكد قدرة الصناعات الكويتية على المنافسة اعتمادا على التزامها بالجودة العالية والمعايير والمواصفات المعمول بها دوليا.

واختتم الهارون حديثه موجها دعوة لجميع الشركات والهيئات الوطنية الرسمية للمشاركة في رعاية ودعم معرض الصناعات الكويتية.